

تجربة استخدام الأنظمة المصرية لمعالجة القضايا البيئية في المشروع المقترح  
والممول من مرفق البيئة العالمية (GEF)  
مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة في مصر (P116230)

استعراض تشخيصي للإجراءات الوقائية

موجز تنفيذي

١. في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥، أعد البنك الدولي استعراض تشخيصي للإجراءات الوقائية (SDR) بشأن استخدام الأنظمة القطرية (UCS) في المشروع الثاني لمكافحة التلوث البيئي في مصر (EPAP II-EG 33433). ومنذ ذلك الحين، طُبق منهج استخدام الأنظمة القطرية بصورة مرضية، رغم تأخر بعض الإجراءات أثناء عملية تطبيق بعض التدابير المتعلقة بسد الثغرات والتي تم تحديدها والاتفاق عليها بين البنك الدولي والحكومة المصرية. من المقرر استكمال المشروع الثاني لمكافحة التلوث في مصر في أغسطس / آب عام ٢٠١٣، كما أنه من المرجح بدرجة كبيرة استيفاء التدابير المعنية بسد الثغرات وإدراجها بصورة موسعة في نظام تقييم الأثر البيئي الخاص بمصر.

٢. وحيث أنه تم تطبيق استخدام النظام القطري في المشروع الثاني لمكافحة التلوث البيئي في مصر (EPAP II) لمعالجة الانبعاثات الخطرة وغير الخطرة من قبل كيانات القطاعين العام والخاص، سيقوم مشروع إدارة الملوثات العضوية الثابتة بمعالجة النفايات الخطرة بصورة أساسية والتي تعد واحدة من مصادر التلوث فضلاً عن تأثير كل من الانبعاثات والنفايات الخطرة على الصحة العامة. وعليه، فإنه من المناسب إخضاع مشروع إدارة الملوثات العضوية الثابتة لنفس النظام الوطني نظراً لكون كلا المشروعين ممولين من قبل البنك الدولي ومرفق البيئة العالمي مع نفس الوزارة. وفي هذا الصدد، سوف يقوم المشروع الثاني لمكافحة التلوث البيئي في مصر (EPAP II) والمشروع المعني بالملوثات العضوية الثابتة (POPs) على نحو متبادل بتعزيز استخدام نظام تقييم الأثر البيئي الوطني في المشروعات الممولة من مرفق البيئة العالمي والبنك الدولي، كما أنه سيعزز القدرة المؤسسية للحكومة المصرية للتعامل مع التلوث الخطر وغير الخطر من خلال استخدام النظام الوطني المدعوم بتدابير سد الثغرات والتي تم تحديدها في الاستعراض التشخيصي للإجراءات الوقائية (SDR).

٣. وبالتالي ستخضع هذه العملية لسياسة العمليات (OP) رقم ٤.٠٠ المعنية "بتجربة استخدام أنظمة البلدان المقترضة لمعالجة القضايا المتعلقة بالإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في المشروعات المدعومة من البنك". ومن ثم، ووفقاً لهذه السياسة، أجرى موظفو البنك الدولي بالتعاون مع العاملين بجهاز شؤون البيئة المصري (EEAA)، تقييمات التكافؤ والمقبولية على الأنظمة البيئية المصرية القابلة للتطبيق، خلال الفترة ما بين سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ ومايو/أيار ٢٠١٢. ومن خلال القيام بذلك، قاموا بتضمين جميع النتائج والتوصيات التي جاءت في الاستعراض التشخيصي للإجراءات

الوقائية والذي تم إعداده لأغراض المشروع الثاني لمكافحة التلوث البيئي في مصر (EPAP II)، بما في ذلك استعراض تنفيذ تدابير سد الثغرات المتفق عليها.

4. يكون الهدف الإنمائي للمشروع (PDO) هو إدارة والتخلص من مخزونات الملوثات العضوية الثابتة وثنائي الفينيل متعدد الكلور المستهدفة بطريقة سليمة بيئياً وفعالة من حيث التكلفة مع تعزيز القدرات الفنية والمؤسسية لمصر من خلال اتباع نهج "التعلم بالممارسة". يتألف المشروع من أربعة مكونات هي:

أ. المكون الأول: تدابير التعزيز المؤسسي والتنظيمي لإدارة الملوثات العضوية الثابتة (POPs) (١,٧٨ مليون دولار، بما في ذلك ٠,٩٢ مليون دولار من مرفق البيئة العالمي)

- ١,١ تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي وقدرات الإنفاذ فيما يتعلق باستخدام، تخزين، نقل والتخلص من المواد الكيميائية الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة
- ١,٢ تعزيز القدرات الوطنية والتوعية العامة
- ١,٣ وضع مجموعة من التدابير الأولية للملوثات العضوية الثابتة غير المتعمدة (الديوكسين والفيوران)

ب. المكون الثاني: إدارة مخزونات مبيدات الآفات المتقدمة (١٠,٢١ مليون دولار، بما في ذلك ٢,٦٩ مليون دولار من مرفق البيئة العالمي)

- ١,٢ التخزين الآمن لمبيدات الآفات
- ٢,٢ التخلص من المخزونات شديدة الخطورة
- ٣,٢ وضع استراتيجية طويلة الأجل لإدارة مبيدات الآفات

ج. المكون الثالث: إدارة المركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور (PCBs) (٩,٩٣ مليون دولار، بما في ذلك ٣,١٢ مليون دولار من مرفق البيئة العالمي)

- ١,٣ التخزين الآمن لثنائي الفينيل متعدد الكلور
- ٢,٣ معالجة الموقع وإزالة التلوث من المخزون
- ٣,٣ وضع استراتيجية لإدارة ثنائي الفينيل متعدد الكلور والمعدات الملوثة بثنائي الفينيل متعدد الكلور

د. المكون الرابع: إدارة المشروع (١,٦٨ مليون دولار، بما في ذلك ١,٣٧ مليون دولار من مرفق البيئة العالمي)

١,٤ إنشاء والحفاظ على وحدة إدارة المشروع (PMU)

٢,٤ الرصد والتقييم (M&E)

5. تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ٢٣,٦ مليون دولار أمريكي، منها ٨,١ مليون دولار أمريكي في شكل منحة من مرفق البيئة العالمي، وساهمت الحكومة المصرية بمبلغ ١٥,٥ مليون دولار

6. قام المشروع المقترح بشأن الملوثات العضوية الثابتة بتفعيل سياستين للإجراءات الوقائية البيئية: (أ) التقييم البيئي، و(ب) إدارة الآفات. أوضحت النتائج التي تمخضت عن تقييم التكافؤ وجود تكافؤ شبه تام بين سياسة التقييم البيئي الخاصة بالبنك الدولي وأنظمة الإجراءات الوقائية المصرية المعنية بالتقييم البيئي وإدارة الآفات، بصيغتها المعدلة في عام ٢٠٠٩. وتكمن الثغرات الرئيسية في إصدار لائحة تنظيمية توضح خضوع جميع المشروعات الفرعية المعنية بالملوثات العضوية الثابتة لإجراء تقييم الأثر البيئي (EIA) عليها فضلاً عن إعداد وثائق المهام والاختصاصات أو مبادئ توجيهية خاصة لإجراء تقييم الأثر البيئي هذا. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون الإطار القانوني والتنظيمي متوافقاً تماماً مع اتفاقية ستوكهولم وغيرها من الاتفاقيات المعمول بها فيما يتعلق بالملوثات العضوية الثابتة والتي تعد مصر طرفاً فيها. ويمكن تنفيذ هذه الثغرات كجزء من عملية التنفيذ العام للمشروع.

7. أبرز تقييم المقبولية إحراز تقدم ملحوظ على صعيد دعم الإطار المؤسسي الخاص بعملية تقييم الأثر البيئي إلى جانب عملية الرصد والافاد. ومنذ آخر استعراض تشخيصي للإجراءات الوقائية (SDR) للمشروع الثاني لمكافحة التلوث في مصر، أعاد جهاز شؤون البيئة المصري تنظيم وإنشاء إدارتين مركزيتين إضافيتين ألا وهما: الإدارة المركزية للتفتيش البيئي والامتثال للمعايير البيئية "CDEIEC" والتي تتألف من إدارة عامة للامتثال وأخرى للتفتيش؛ والإدارة المركزية لحماية وتحسين البيئة الصناعية والطاقة. وتعمل الإدارتان بكامل طاقتهما.

8. من المقرر أن تشترك نحو ١٢ وزارة ووكالة في المشروعات المعنية بالملوثات العضوية الثابتة وجميعها تمتلك الخبرة والموظفين المحترفين في المجالات المتعلقة بالنفايات الخطرة. عهدت المبادئ التوجيهية الجديدة الخاصة بتقييم الأثر البيئي لعام ٢٠٠٩ والتي تستلزم الآن عقد جلسات ومشاورات بشأن المشروعات المصنفة كمشروعات "ج" (ما يعادل الفئة "أ" لدى البنك الدولي) إلى المجتمع المدني بدور أبرز وأكثر تشاركية. ومن ثم، بات المجتمع المدني منخرطاً على نحو متزايد في تنفيذ المشروعات، والمشاركة في المناقشات العامة، والعمل على ضمان الامتثال للقوانين البيئية، كما أصبح صوته مسموعاً بشكل متزايد متى عُقدت جلسات/مشاورات حول تقييم الأثر البيئي. وعلى نحو مماثل، ساهمت وسائل الإعلام إلى حد كبير في هذه التوعية المتزايدة وقامت بنشر وصفاً موجزاً للمشروعات التي وافق جهاز شؤون البيئة على إجراء تقييم أثر بيئي لها بصفة منتظمة. بالإضافة إلى ذلك، هناك ست منظمات غير حكومية أخرى تضطلع بزيادة التوعية بالآثار الصحية والمعالجة الملائمة لمبيدات الآفات والمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور.

9. أوضح استعراض لعينة من تقارير تقييم الأثر البيئي الذي أُجري على مشروعات ممولة من الحكومة و/أو المؤسسات المالية الدولية حدوث تحسن ملحوظ على مستوى نوعية ومدى شمولية هذه التقييمات. بيد أن نوعية المشروعات المصنفة

في الفئة "ب" (ما يعادل الفئة "ب" لدى البنك الدولي) والتي ينبغي تقديم نموذج "ب" لها متباينة ولا تتضمن في معظم الأحيان إعداد خطة شاملة لإدارة البيئة حسبما تقتضيه المبادئ التوجيهية البيئية لعام ٢٠٠٩. ولا يزال الإفصاح عن الموجز التنفيذي لتقارير تقييم الأثر البيئي ونماذج "ب" (باستثناء المشروعات الفرعية للمشروع الثاني لمكافحة التلوث في مصر) متأخرًا نظرًا للنقص في الموارد والعاملين والتردد المتأصل في الكشف عن التقارير التي قد تثير مناقشات مثيرة للجدل.

10. ثمة أداة إضافية للرصد تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها بمعرفة جهاز شؤون البيئة المصري تتمثل في إعداد خطة عمل للامتثال يتم تطبيقها في حالة عدم امتثال إحدى المؤسسات الملوثة للبيئة للمعايير الوطنية، ولكنها توافق على التمويل الذاتي لاستثماراتها المعنية بمكافحة التلوث بدلاً من تعرضها للمقاضاة. أدى ذلك بدوره إلى قيام جهاز شؤون البيئة المصري بإنشاء إدارة عامة للامتثال الطوعي تساعد الإدارة العامة للبيئة الصناعية في أداء مهامها.

11. بالرغم من هذا التقدم المحرز، لا تزال هناك بعض نقاط الضعف التي تشوب نظام تقييم الأثر البيئي ونظام الرصد والامتثال الخاص بجهاز شؤون البيئة المصري وهي كالتالي: (أ) الافتقار إلى المعرفة فيما يتعلق بالملوثات العضوية الثابتة (POPs) والمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور (PCBs) فضلاً عن التكنولوجيات اللازمة لإدارتها وتصريفها، (ب) محدودية الموارد من الموظفين في الإدارة الخاصة بإدارة النفايات الخطرة، و(ج) ضيق آفاق التعاون بين الوزارات فيما يتعلق بإدارة النفايات الخطرة، و(د) عدم كفاية التواصل العام وزيادة التوعية بشأن النفايات الخطرة ولا سيما الملوثات العضوية الثابتة، و(هـ) انعدام عمليات الرصد والامتثال المتعلقة بمبيدات الآفات المتقدمة والمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور. سيتم تناول مواطن الضعف هذه في مكونات المشروع المعني بالملوثات العضوية الثابتة.

12. أُجري تقييم أولي للمخاطر والنفايات الخطرة أثناء إعداد المشروع توقعاً لاستخدام مركزين تجميع متوسطين لمبيدات الآفات المتقدمة وهما مركز الناصرية لمعالجة المخلفات الخطرة في محافظة الأسكندرية وموقع تخزين الصف لمبيدات الآفات المتقدمة في محافظة الجيزة. وسيقوم التصميم المعدل للمشروع بتوفير خيار للشركات الدولية الخاصة بجمع الملوثات العضوية الثابتة ونقلها والتخلص منها، لتحديد الأساليب والتكنولوجيا والمواقع الملائمة، والتي قد لا تنطوي على استخدام هذين المرفقين. ومع ذلك، ستجري لأي مواقع مختارة من قبل الشركات الدولية، تقييمات شاملة للأثر البيئي والاجتماعي (ESIA)، متضمنة تقييم مخاطر متعمق، أثناء تنفيذ المشروع.

13. من المقرر تنفيذ الإجراءات الموجزة في الجدول التالي بمعرفة جهاز شؤون البيئة المصري لسد الثغرات المتعلقة بمدى التكافؤ والمقبولية والحفاظ على المقبولية أثناء تنفيذ المشروع المعني بالملوثات العضوية الثابتة. كما تم اعداد التوقيت المقترح للتنفيذ لكل من التدابير التالية وفقاً للجدول الزمني لتنفيذ المشروع

الشفرة	الإجراءات التي يتعين اتخاذها	خطوات التنفيذ	بواسطة	متى
ضعف التنسيق بين إدارات جهاز شئون البيئة المعنية بالملوثات العضوية الثابتة	١- ادراج في دليل العمليات وصفاً لكل من الأدوار والمسؤوليات وآليات التنسيق والرصد والمتابعة من أجل إنشاء نظام مشترك بين القطاعات داخل جهاز شئون البيئة للتنسيق بين عمليتي تقييم الأثر البيئي و الامتثال/التفتيش.	- وصف في دليل العمليات للأدوار والمسؤوليات لكل من وحدة إدارة المشروع، وقسم إدارة البيئة، الإدارة المركزية للتفتيش البيئي والامتثال للمعايير البيئية وأخرى ذات صلة بعملية تقييم الأثر البيئي وعملية الامتثال/التفتيش المتعلقة بمبيدات الآفات المتقدمة، والمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور - صدور مرسوم رسمي من جهاز شئون البيئة المصري معني بالأدوار والمسؤوليات وآليات التنسيق	- مدير/استشاري وحدة إدارة المشروع	أبريل/ نيسان ٢٠١٤  يونيو/حزيران ٢٠١٤
عدم كفاية الامتثال لمقتضيات اتفاقيات استكهولم	٢- إنجاز العمل المتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي لإدارة الملوثات العضوية الثابتة وفقاً لاتفاقية استكهولم	- إعداد وثائق المهام والاختصاصات لإجراء دراسة شاملة لمواءمة التشريعات القائمة ذات الصلة بالملوثات العضوية الثابتة مع متطلبات اتفاقية استكهولم كما هو موضح في الملحق ١٥ من الاستعراض التشخيصي للإجراءات الوقائية - التعاقد مع استشاري	مدير وحدة إدارة المشروع	مايو/آيار ٢٠١٤  ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥

		قانوني - صياغة اللوائح القانونية لتقديمها إلى المجلس القانوني للحكومة		
عدم وجود مبادئ توجيهية إجرائية لمشروعات الملوثات العضوية الثابتة	٣- وضع مبادئ توجيهية إجرائية عامة لتقييمات الأثر البيئي تشمل الآتي: (أ) معايير محددة، عمليات ومقاييس يجب اتباعها في عمليات إعداد واستعراض تقييم الأثر البيئي للملوثات العضوية الثابتة في المشروعات الفرعية، (ب) اعداد وثائق المهام والاختصاصات المفصلة من أجل تقرير تقييم الأثر البيئي الشامل للملوثات العضوية الثابتة بما في ذلك تقييم المخاطر المتعلقة بالأخطار و (ج) ووضع المبادئ التوجيهية للذين سوف يضطلعون بعمليات الاستعراض البيئي	- استعراض الممارسات الدولية الجيدة بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية - تكييف المبادئ التوجيهية للقطاع مع الشروط المصرية بشأن مبيدات الآفات، ومبيدات الآفات المتقدمة والمعدات الملوثة بالمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور - إعداد وثائق المهام والاختصاصات للملوثات العضوية الثابتة والقائمة المرجعية من أجل استعراض تقارير تقييم الأثر البيئي بشكل عام - الموافقة على المبادئ التوجيهية ووثائق المهام والاختصاصات والقائمة المرجعية ونشرها على موقع الإنترنت لجهاز شؤون البيئة المصري	- وحدة إدارة المشروع - وحدة إدارة المشروع إدارة تقييم الأثر البيئي بجهاز شؤون البيئة المصري مجلس إدارة جهاز شؤون البيئة المصري	يونيو /حزيران ٢٠١٤ يوليو/تموز ٢٠١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤ سبتمبر/ايلول ٢٠١٤
عدم كفاية المعرفة المعنية بإدارة المركبات ثنائية الفينيل	٤- اعداد التدريب وتقديمه لموظفي جهاز شؤون البيئة المصري، والمكاتب الفرعية الإقليمية لجهاز شؤون البيئة،	- تصميم برنامج تدريب واعداد مواد التدريب - تنظيم وإجراء التدريب	- وحدة إدارة المشروع	أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤ بصفة نصف سنوية

<p>متعددة الكلور والملوثات العضوية الثابتة وإدارة العقود</p>	<p>والوزارات القطاعية والمنظمات غير الحكومية المعنية باستخدام وتطبيق (أ) المبادئ التوجيهية المحددة ووثائق المهام والاختصاصات المتعلقة بتقييم الأثر البيئي للملوثات العضوية الثابتة بما في ذلك المركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور؛ (ب) الرصد الذاتي والتفتيش لمواقع الملوثات العضوية الثابتة متضمنة المواقع الملوثة بالمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور. تنظيم حملات توعية مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي تستهدف الجمهور وخصوصاً الشباب</p> <p>اعداد وتوفير التدريب لوحدات إدارة المشروع المعنية بالرصد والإشراف على عقود شركات المركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور</p>	<p>المعني بوثائق المهام والاختصاصات وعمليات الرصد والإنفاذ الخاصة بموظفي جهاز شؤون البيئة المصري والمكتب الفرعي الإقليمي لجهاز شؤون البيئة وبالأخص الموظفين الذين سيسند إليهم مهمة رصد مشروع دعم الإدارة البيئية والنموذج ب</p> <p>- تنظيم وإجراء حملات توعية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بالملوثات العضوية الثابتة</p> <p>- تنظيم وإجراء التدريب المعني بإدارة العقود ومنحها فضلاً عن الرصد والإشراف على العقود</p>	<p>- وحدة إدارة المشروع</p> <p>إدارة شؤون البيئة المصري الخاصة بإدارة النفايات الخطرة</p> <p>- وحدة إدارة المشروع</p>	<p>ابتداءً من مارس/آذار ٢٠١٥</p> <p>بصفة سنوية ابتداءً من يونيو/حزيران ٢٠١٥</p> <p>يناير/كانون الثاني ٢٠١٥</p>
<p>ضعف الإنفاذ المتعلق بالمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور</p>	<p>٥- التأكد من أن المواقع القائمة الملوثة بمبيدات الآفات المتقدمة والمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور تحتفظ بسجل بيئي والذي يتعين تفقده سنوياً من قبل الإدارة المركزية للتفتيش البيئي والامتثال للمعايير البيئية</p>	<p>- تحديث محتويات السجل البيئي من خلال تضمين الأسئلة المتعلقة بسياسات العمليات والمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور</p> <p>- القيام بعمليات تفتيش</p>	<p>- وحدة إدارة المشروع</p> <p>مكتب الفرع الإقليمي لجهاز</p>	<p>إبريل/نيسان ٢٠١٥</p> <p>يوليو/تموز ٢٠١٥</p> <p>ويعد ذلك بصفة نصف سنوية</p>

	شؤون البيئة والمديرية العامة للتفتيش البيئي	نصف سنوية استناداً لتقييم الأثر البيئي والسجل البيئي لمواقع مركزالتجميع الرئيسي التي أعدت من أجلها تقييمات الأثر البيئي والنموذج ب	باستخدام الشكل في الملحق ٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لعام ٢٠٠٩
مايو/آيار ٢٠١٥ يوليو/تموز ٢٠١٥ و يناير/كانون الثاني ٢٠١٧	- وحدة إدارة المشروع - وحدة إدارة المشروع	- اعداد وثائق المهام والاختصاصات لاستعراض تقارير تقييم الأثر البيئي واختيار خبير استشاري - رفع تقرير بشأن نوعية تقارير تقييم الأثر البيئي والنموذج ب	٦- القيام باستعراض نوعية تقارير تقييم الأثر البيئي ونموذج ب كل سنتين واستحداث تدابير تصحيحية لمواصلة تحسين عملية تقييم الأثر البيئي المحسنة
عدم وجود تقييم لنوعية تقارير تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي			

14. سوف يطلع جهاز شؤون البيئة المصري باتخاذ الإجراءات التالية:

- (أ) التنفيذ المرضي للإجراءات المتعلقة بسد الثغرات المبينة أعلاه لتحقيق التكافؤ والمقبولية واستدامتهما؛
- (ب) استعراض تقارير تقييم الأثر البيئي والموافقة عليها المقدمة من الشركات الدولية والنموذج ب من أجل المناطق الخاصة بمواقع محددة للمعالجة والتخلص من مبيدات الآفات المتقدمة والمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور؛
- (ج) الإفصاح عن تقارير تقييم الأثر البيئي المتصلة بمشروعات النفايات الخطرة خاصة تلك المتصلة بمبيدات الآفات المتقدمة، والمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور وفقاً للمبادئ التوجيهية لتقييم الأثر البيئي لعام ٢٠٠٩؛ و
- (د) إجراء معاينة موقعية سنوية ومراجعة حسابات لعينة من مواقع المشروعات الفرعية والتي مُولت في إطار مشروع الملوثات العضوية الثابتة من أجل إمتثالها للقوانين واللوائح المصرية ذات الصلة، وفرض الإجراءات التصحيحية لتحقيق الامتثال.



15. سوف يكون البنك الدولي مسؤولاً عن اتخاذ الإجراءات التالية:

- (أ) رصد تنفيذ تدابير سد الثغرات المنطبقة على أنواع المشروعات الفرعية الممولة في إطار مشروع الملوثات العضوية الثابتة؛
- (ب) استعراض تقارير تقييم الأثر البيئي ونموذج ب المتعلقة بمبيدات الآفات المتقدمة والمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور خلال الإشراف نصف السنوي ؛
- (ج) استعراض التقارير المعنية بالتنقيش أو الامتثال لجميع المشروعات الفرعية التي سيمولها المشروع؛ و
- (د) الإشراف نصف السنوي على تنفيذ المشروع، بما في ذلك الزيارات الميدانية للمشروعات الفرعية قيد التنفيذ أو التكليف أو تلك التي تم إنجازها.

16. تم عقد اجتماع المشاورة العامة في ١٣ حزيران/يونيو، 2012 وحضره ٦٤ ممثلاً من وزارات (البيئة، والكهرباء، والطاقة، والصناعة، والتخطيط والتعاون الدولي)، ومعاهد البحوث والجامعات، و ٣ من ممثلي وسائط الإعلام، بالإضافة إلى ١٦ منظمة غير حكومية. وتم إجراء حلقة العمل باللغة العربية. وترأس الاجتماع القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لجهاز شؤون البيئة المصري (EEAA)؛ كما تم تضمين قائمة بالقضايا التي أثبتت والتعليقات التي أدلى بها الحضور والمراجعين، وتم إدراج الملاحظات/الردود على هذه التعليقات في القسم الحادي عشر من تقرير الاستعراض التشخيصي للإجراءات الوقائية (SDR).